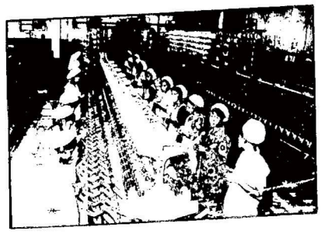

فشل المؤامرات على شعب اليمن الديمقراطية

وفي مجال اخر يتحدث التقرير عن سير التجربة في اليمن الديمقراطية وكيف ان سياسة اليمن الديمقراطية الداخلية والخارجية تتحدد نتيجة القناعة بالنهج الايديولوجي والسياسي الذي تلتزم به السلطة الا وهو الفكر الاشتراكي حيث ان سياسة اليمن الخارجية بكل اساليبها ووسائلها انما تستهدف خلق ظروف دولية اشهر ملائمة لتحقيق الاهداف التي تسطر السياسة الداخلية من اجل تحقيقها ، وهي ترسيخ وتقوية النظام الوطني الديمقراطي ، عن ثورة اليمن الديمقراطية والمؤامرات المحاكة ضدها يقول التقرير :

ان فشل تلك المؤامرات المستمرة امام صمود شعبنا الباسل وارادته الصلبة التي الحقت الهزائم المستمرة بالاعداء قد لقنتهم دروسا في التضحية والبطولة لا يمكن ان ينسوها . ان شعبنا قد دافع بشكل رائع عن استقلاله الوطني وطريق تقدمه الاجتماعي المستقل وسيظل في يقظة دائمة لكل المؤامرات التي تستهدف النيل من حريته وسيواصل نضاله من اجل بناء حياته الجديدة .

فشعبنا الذي اختار بارادته الحرة الطريق الثوري وحقق انتصارات كبيرة عبر مسيرته الكفاحية في هذا الطريق قد اكد بان ارادته لا يمكن ان تهزم بل اننا نستطيع القول بان ثورتنا ونظامنا الوطني الديمقراطي قوة راسخة الجذور واعداء ثورتنا بالرغم انهم يدركون هذه الحقيقة يلجاون الى حملات التشهير والتضليل بمختلف الاساليب والوسائل العدوانية .

وعلى الجميع ان يدرك ان شعبنا محب لحريته التي دفع ثمنها بالدماء وقوافل من الشهداء في كفاحه ضد الاستعمار وفي دفاعه عن استقلاله الوطني ولانه محب لحريته فانه يحترم حرية الشعوب الاخرى .

دور التنظيم السياسي في قيادة السلطة والعملية الثورية في اليمن الديمقراطية

ان الدولة كظاهرة اجتماعية في مرحلة معينة من مراحل التاريخ تحمل معنا طبقيا يجسد جوهر المصالح المادية والرجعية ضد طبقة او طبقات اخرى . ومن هنا فان شكل الدولة القائمة الان هو ثمرة لنضال جماهير الشعب الكادحة والذي تتوج بالكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني وعملائه من السلاطين والمرتزقة تحت قيادة التنظيم السياسي الجبهة القومية ، حيث حدد التقرير ان المهمة الاساسية هي رسم الاقامةالبعيدة لتطوير الشعب ووضع الخطط السياسية وتنظيم الجماهير الكادحة من اجل تحقيق اهدافها وهذا يتطلب العمل الدؤوب على تنشيط اعمال الاجهزة القائمة في البلاد على ضوء برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية ، وحول تعزيز الديمقراطية بمشاركة الجماهير يقول التقرير :

ولاجل ضمان سير السلطة في طريق صحيح تخدم اوسع جماهير الشعب وتصون السيادة الوطنية والاستقلال الوطني وتجنب الثورةمخاطر الوقوع في قبضة الاستعمار الجديد ، عمل التنظيم السياسي على تطوير بنيته الداخلية ومقاومة الاتجاهات اليمينية والانتهازية التي كانت تبتعد كل البعد عن تثبيت اسس سلطة الثورة ومهامها ، وخلال السنواتالماضية اضطلع التنظيم السياسي بدور كبير ونشاط خلاق في ميدان قيام السلطة في الاتجاه الصحيح من اجل تحقيق اهداف الثورة وصيانة مكاسب الشعب الثورية . كما رسم آفاق تطور السلطة ومكانتها في الحياة الكفاحية للشعب وان ضمان تشكيل سلطة شعبية تندمج اندماجا فعالا في كفاح الشعب وترتبط به ارتباطا وثيقا وتعكس مصالحه وطموحاته خلال عملية النهوض الثوري سيكون الاتجاه الاساسي لسياسة التنظيم السياسي في المستقبل، وسيبذل تنظيمنا السياسي اهتماما كبيرا لاستكمال بناء السلطة واجهزتها التشريعية والتنفيذية والقضائية .

ثم يتحدث التقرير عن النظام الداخلي وتطور الحياة الحزبية واجتماعات اللجنة المركزية منذ المؤتمر الخامس عام ١٩٧٢ ومتانةالعلاقات التنظيمية بين اللجان الدنيا والعليا مدنية وعسكرية وترسخ التقاليد الديمقراطية في حياة التنظيم . حيث يقول التقرير :

ومن المسائل التي مكنت من تطور التنظيم السياسي الجبهة القومية وتجربة الثورة ممارسة مبدأ القيادة الجماعية وتطبيقها بشكل جيد خلال عملية التحولات الثورية التي جرت في بلادنا منذ المؤتمر العام الخامس . لقد تمكنت اللجنة المركزية بانتهاجها اسلوب العمل الجماعي في قيادةالثورة من تقديم الحلول الواقعية والصحيحة لمسائل العمل الحزبي وقضايا التطور الاجتماعي .

وفي مجال اخر يوجه التقرير انتقاداته الى بعض السلبيات رغم كل الايجابيات التي تحققت حيث يقول :

الا اننا يجب ان نشير الى انه لا زال هناك من الاعضاء من لا يعطي اهمية كافية لتطبيق هذا المبدأ ويقللون من قيمته ويتحسسون من اي نقد يوجه اليهم . ان النقد مبدأ من مبادىء المركزية الديمقراطية وحق من حقوق العضو ، ويجب على كل اعضاء تنظيمنا استخدام هذا الحق استخداما خلاقا لمصلحة تقوية تنظيمهم وتمكينه من تادية دوره الثوري القائد بين صفوف جماهير الشعب .

ان توطد مكانة الديمقراطية داخل تنظيمنا السياسي ، مرهونة بتعزيز الانضباط الحزبي ، والتطبيق الصارم لمبدأ المركزية الديمقراطية . وتؤكد الخبرة التاريخية ان الفصل بين المركزية الديمقراطية واتباع اسلوب التسيب والفوضى في الممارسة تحتستار الديمقراطية يلحق ضررا بالتنظيم بنفس المستوى الذي تحدثه المركزية البيروقراطية .

الديمقراطية والمركزية وتجديد القيادات في المحافظات

وبعد ان يتحدث التقرير على ضرورة تثبيت المركزية والديمقراطية في خط منسق ومتوازن دون الافراط بجانب على حساب الاخر حتى لا تؤدي تلك الممارسات الى قيام البيروقراطية او الفوضى فيدعو الى الابتعاد عن اساليب الاوامر المرتجلة ذات الطابع البيروقراطي التنظيمي باعتبارها مهمة جدير ان يناضل من اجلها اعضاء التنظيم .

وبعدها يأتي التقرير ليتحدث على اهمية مبدأ تجديد القيادات حيث يقول : وفي هذا السبيل عملت اللجنة المركزية على متابعة خط تنفيذ هذا المبدأ خلال انتخاب وتشكيل الهيئات القيادية في عموم المحافظات ، واولت اهتماما اكبر لمسائل تزايد نفوذ العمال والفلاحين التعاونيين ، من خلال زيادة الممثلين منهم سواء أكان في مؤتمرات المحافظات او في الهيئات القيادية للجان المحافظات . وطبقا لهذا التوجه تم صعود اعضاء قياديين جدد من اوساط العمال والفلاحين التعاونيين والمرأة ، حيث اتاح لهم الفرص للمشاركة القيادية في ميدان التطبيق العملي لانجاز مهام الثورة .

تعزيز مكانة الطبقة العاملة في التنظيم الحزبي

واشار التقرير الى ان اللجنة المركزية يجب ان تركز بشكل اكبر عن تعزيز مكانة الطبقة العاملة اليمنية وتنامي دورها الطليعي في النشاط الحزبي من خلال استقطاب العمال الطليعيين ، حيث اكد التقرير على انه لا يكفي حمل شرف الايمان بنظرية الاشتراكية العلمية وبالدور التاريخي القيادي للطبقة العاملة في العملية الثورية دون العمل على ان يكونالعمال التقدميين في طليعة التنظيم السياسي ، وعلى هذا الاساس يجب اعدادها سياسيا وايديولوجيا لتحتل مكانتها القيادية المفروضة .

تعزيز وتطوير السلطة الوطنية الديمقراطية

يقول التقرير :

ان تجربة السلطة فيبلادنا قبل يونيو ١٩٦٩م ، تميزت بممارسات التيار اليميني الذي اراد ان يجعل التنظيم السياسي مجرد ملحق بالسلطة ينفذ خطها السياسي وقراراتها ، لانه لا يؤمن بدور التنظيم كقائد للثورة والمجتمع، ولكن التيار التقدمي في تنظيمنا السياسي الجبهة القومية افشل هذا الاتجاه باقدامه على خطوة ٢٢ يونيو الجريئة في ١٩٦٩ ، من اجل وضع السلطة في مكانها الطبيعي، باعتبارها قوة تخضع لقيادة التنظيم وخطه السياسي المؤدي الىخدمة التطور العام لحياة الشعب ..

وبالرغم من ذلك ايضا لم تخل تجربتنا في السلطة بعد المؤتمر العام الخامس من بعض الظواهر الخاطئة ، اذ وجدت بعض الممارسات لبعض العناصر التي لا تتصرف بوعي ومسؤولية تجاه كل ما يصدر عن السلطة منقرارات تقدمية وتستعيض عن ذلكبقناعاتها الذاتية وبالمقابل برزت اتجاهات تنزع هي الاخرى الى الايمان ببيروقراطية نظام السلطة فتنمو باتجاه المركزة الشديدة للسلطة وافراغها من محتواها الديمقراطي الشعبي ..

واكد التقرير على وجود علاقة متبادلة بين السلطة كنظام وقانون وبين السلطة كتطبيق وممارسة في ميدان الحياة الاجتماعية . ولهذا يعمل التنظيم السياسي على جعل السلطة تستمد مهامها من الخط السياسي العام المتمثل في البرنامج والدستور ، واعتبار التنظيم السياسي القوة الحاسمة في قيادة السلطة والمجتمع والذي تستمد منه شرعية ممارساتها لواجباتها ومسؤولياتها ، باعتباره القوة التي تستمد منه السلطة التنفيذية والتشريعية قوتها في اكتساب حبواحترام الجماهير وتادية دورها الاجتماعي

ثم يتحدث التقرير عن الاهمية التي يكتسبها نشاط مجلس الشعب الاعلى في ميدان توطيد دعائم السلطة الشعبية لتحالف العمال والفلاحين وغيرهم من الكادحين ، رغم ما قد صاحب ذلك من سلبيات بحكم حداثة التجربة ونقص الكادر ... وفي مجال اخر يقول التقرير :

وعلى طريق ترسيخ الدور الديمقراطي لجماهير شعبنا فقد جرى في العام الماضي الانتهاء من صياغة قانون الحكم المحلي وتم انزاله لجماهير الشعب من اجل مناقشته وتقديم الملاحظات والمقترحات بشانه ويجري الاعداد لوضع قانون الانتخابات للمجالس الشعبية المحلية التي ستقام في عموم الجمهورية وهذا الواقع يؤكد بجلاء على اهمية الدور الذي تلعبه جماهير شعبنا في مساهماتها الايجابية بتشريع القوانين الصادرة بالبلاد .

الجهاز الاداري وتطبيق القوانين والتشريعات

ومنذ المؤتمر العام الخامس اصدرت الثورة عددا من القوانين والتشريعات واللوائح المستجيبة لمصالح اوسع جماهير الشعبومهام البناء الراهنة والاتجاه نحو تاسيس النظام المتكامل للثورة الوطنية الديمقراطية ولذلك فان تعزيز شرعية السلطة تكون من خلال تثقيف اعضاء التنظيم بتلك القوانين لكي يكونوا هم نموذجا في احترام السلطة والقانون ، ان تصبح المنظمات القاعدة موجها ومراقبا لتنفيذ تلك القوانين بين صفوف الجماهير ... كما يجب تقوية الجهاز الاداري وتطهيره باستمرار منامراض البيروقراطية والفساد وتحويله الى جهاز يخدم الشعب وذلك باعادة تربية كوادره بالتربية السياسية والايديولوجية حتى تتشبع هذه الكوادر بالروح الثورية ، وان يتم قيام جهاز اداري يجمع بين مهام الادارة ومهام الثورة ...

وبنفس الوقت يجب ان يستمر النضال ضد العناصر الفاسدة والبيروقراطية والذين يستغلون سلطتهم الادارية لمصالحهم الذاتية ويسيئون معاملة المواطنين .

اجهزة امن الثورة والجيش

فيقول التقرير :

لقد واصلت القوى الامبريالية والرجعية في السنوات الماضيةنشاطها التخريبي ضد الثورة والسلطة والتحولات الاجتماعية التي حققها شعبنا كما تميزت بالنشاط التآمري المحموم لعرقلة سير الثورة وكفاح شعبنا في طريق التطور المستقل بهدف اعاقة نظامنا الوطني الديمقراطي . ومن اجل ردع المخططات التخريبية المعادية لثورتنا وشعبنا على الصعيد الداخلي والخارجي ، فقد بذلت اللجنة المركزية لتنظيمنا السياسي نشاطا متواصلا لضمان صيانة امن الثورة ونظام سلطتها ، ولقد لعبت اجهزة امن الثورة دورا يقظا باستمرار لتعقب وكشف مخططات التآمر والتخريب المعادية لنظام شعبنا وطريقه الثوري المستقل ، حيث تم احباط العديد من المخططات التآمرية ومجابهتها باستمرار بموقف حاسم وصارم .

وفي مكان اخر يقول التقرير :

فالقوى الامبريالية والرجعية تعتقد ان امكانياتها الهائلة وظروف حياة التخلف التي يعيشها شعبنا ستتيح لها امكانية استمرار تآمرها للنيل من الثورة ومكتسباتها . لكن عليها ان تدرك ان حرية شعبنا وارادته وتصميمه على النهوض لا يمكن مطلقا ان تباع وتشترى ، وان تنظيمنا السياسي الذي تابع باستمرار مسائل صيانة امن الثورة ، وسلطةالشعب، سيظل دوما يقظا لكل ما يدبر ضد الثورة .

وحول الجيش والامن ، تناول التقرير تطور مؤسسات الجيش بعد ٢٢ يونيو ١٩٦٩ الممثلة بقياداتها من قوة قمع طبقية تخدم مصالح وثقافة قوى الاستعمار والاقطاع والكومبرادور الى قوة اعيد بناؤها من جديد عسكريا وسياسيا لتقف ضد الاعداء الطبقيين للثورة وتدافع عن انجازاتها.. ولذلك فان مسالة تعزيز سلطة الثورة وحماية مكتسباتها لا تنفصم عن مسالة تعزيز وتطوير المؤسسات العسكرية للبلاد ، ولهذا فتوجه الثورة هو لتطوير القوات المسلحة من جميع النواحي ورفع كفاءتها ، وهذا يرتبط ايضا وبشكل عضوي بمدى تطور الاوضاع التنظيمية من جوانبها المختلفة.

الميليشيا الشعبية

ويقول التقرير :

ولقد شهدت تجربتنا الماضية على طريق تعزيز اجهزة الثورةالدفاعية بروز شكل عسكري جديد ، اكتسب ويكتسب اهمية كبيرة على الصعيد العسكري والسياسي في تاريخ حياة شعبنا ، وذلك هو تشكيل الميليشيا الشعبية ، وهذا الشكل الجديد يتطلب العمل بمثابرة بما يضمن تحسين تسليحه وكذا تثقيفه الايديولوجي والسياسي ذلك ان كل انجاز وكل تحول